مرصد المالية العامة

التقرير الشهري لنتائج المالية العامة

تشرين الأول ٢٠١٣

سجل **إجمالي العجز المالي** خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ حوالي ٥٣٠٤ مليار ليرة بزيادة ١٢٦٩ مليار ليرة (٣١ في المائة) عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢ والبالغ ٤٠٣٥ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، تحول فائض **الميزان الأولي** إلى عجز بلغ ٤٧٢ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٣ مقارنة مع فائض بلغ ٦٥٤ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢. هذا التدهور في وضع المالية العامة نتج بشكل أساسي عن ارتفاع النفقات بقيمة ١٠٠٣ مليار ليرة (٦ في المائة) من جهة، وانخفاض الإيرادات بقيمة ٢٦٦ مليار ليرة (٢ في المائة) من جهة أخرى.

جدول ١: ملخّص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	٢٠١١ ك٢-ت١	٢٠١٢ ك٢-ت١	٢٠١٣ ك٢-ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
إجمالي الإيرادات[1]	**11,838**	**12,207**	**11,941**	**-2%**
إجمالي الإنفاق	**14,119**	**16,242**	**17,245**	**6%**
• *تسديد فوائد*	*4,752*	*4,440*	*4,589*	*3%*
• *تسديد أقساط دين*[2]	*288*	*249*	*243*	*-2%*
• *النفقات الأولية*[3]	*9,079*	*11,553*	*12,413*	*7%*
إجمالي العجز/الفائض	**-2,282**	**-4,035**	**-5,304**	**31%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**2,758**	**654**	**-472**	**-172%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1.تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات

2.تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

3 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)

من منظار نقدي، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات – بدل المبالغ المتوقع تحويلها – خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣[1]، يزيد العجز المالي من ٤٦٣١ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢ إلى ٥٨٦١ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣، في حين يتراجع الميزان الأولي من فائض ٥٨ مليار ليرة في الفترة المذكورة من العام ٢٠١٢ إلى عجز بقيمة ١٠٢٩ مليار ليرة خلال العام الحالي.

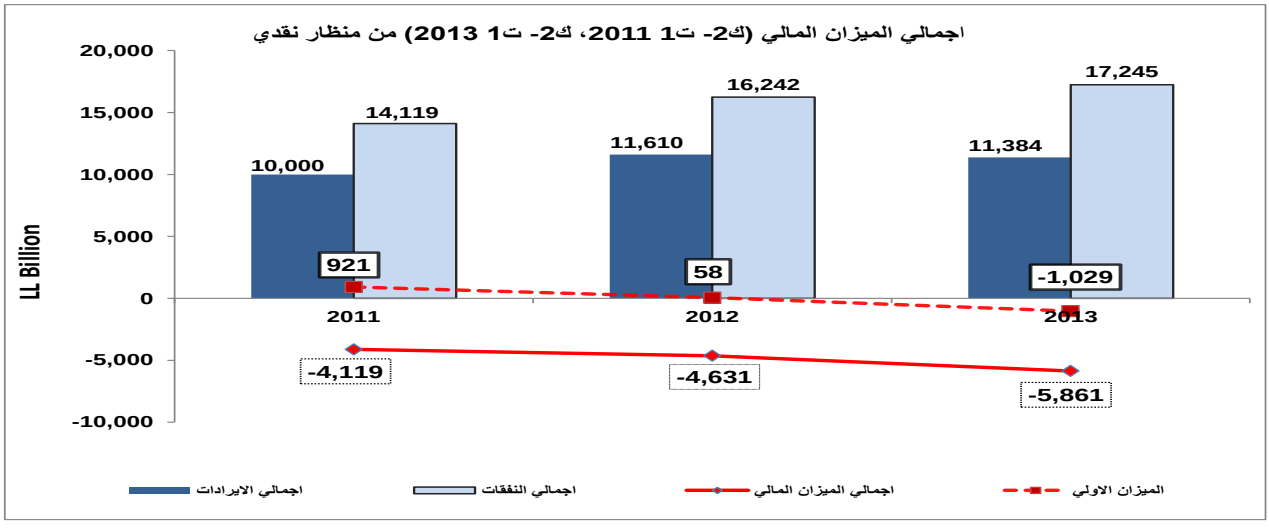

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[1] تم فعليا تحويل مبلغ ١،٢٠٦ مليار ليرة و٩٧٢ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- تشرين الأول من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي. بلغت الارقام المتوقع تحويلها من قبل وزارة الاتصالات ١،٨٠٢ مليار ليرة عن فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٢ و١،٥٢٩ مليار ليرة عن فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣ .

بلغ **إجمالي الإيرادات**[٢] في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ حوالي ١١٩٤١ مليار ليرة، مقارنةً بحوالي ١٢٢٠٧ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، مسجلاً تراجعاً سنوياً بنسبة ٢ في المائة. من منظار نقدي، انخفضت الإيرادات من ١١٦١٠ مليار ليرة خلال الفترة المذكورة من العام ٢٠١٢ إلى ١١٣٨٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٣.

بلغت **الإيرادات الضريبية** المحصلة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول من العام ٢٠١٣ حوالي ٨٨٣٥ مليار ليرة، بانخفاض حوالي ٩٧ مليار ليرة (١ في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢. باستثناء الزيادة المتواضعة في إيرادات الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، شهدت الإيرادات المحصلة في كل فئات الضرائب الرئيسية تراجعاً خلال العام ٢٠١٣ بشكل أساسي نتيجة التباطؤ الاقتصادي والتغيير في السياسة الضريبية:

- انخفضت إيرادات *الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية* بحوالي ٨٤ مليار ليرة (٤ في المائة) لتبلغ ١٧٩٧ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ مقابل ١٨٨٢ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢. وبالتفصيل، تراجعت إيرادات الرسوم بقيمة ١١١ مليار ليرة، نتيجة تراجع رسوم التبغ بقيمة ١٠٧ مليار ليرة (٢٥ في المائة) بشكل أساسي (تراجعت كميات التبغ المستوردة بنسبة ٢١ في المائة)، والتي كانت قد سجلت زيادة سنوية استثنائية بلغت ١٠٢ مليار ليرة (٣٠ في المائة) في الفترة المذكورة من العام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت إيرادات الرسوم على البنزين بقيمة ١٢ مليار ليرة في الفترة المذكورة (انخفضت كميات البنزين المستوردة بنسبة ٣ في المائة)، ما طغى على الزيادة الطفيفة في إيردات الرسوم على السيارات البالغة ٨ مليار ليرة. هذا التراجع في إيرادات الرسوم قابله ارتفاع في إيرادات الجمارك بقيمة ٢٦ مليار ليرة (٤ في المائة)، نتيجة نمو استيراد المواد غير النفطية بنسبة ٦ في المائة خلال الفترة المذكورة[٣]. تجدر الإشارة إلى أن استيراد "المواد الغذائية"[٤]، "منتجات الصيدلة" و"المحركات والأجهزة والآلات الأخرى" شهد ارتفاعاً بنسبة ٤، ١٤ و١٦ في المائة على التوالي خلال الفترة المذكورة.
- انخفضت إيرادات *الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال* بحوالي ١٣ مليار ليرة (١ في المائة) ليصل مجموعها إلى ٢،٣٢٦ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣. تراجعت "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بحوالي ٥٨ مليار ليرة (٢١ في المائة) لتبلغ ٢١٨ مليار ليرة في الفترة المذكورة، نتيجة الزيادة غير المتكررة في هذا البند المسجلة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢[٥]. كما انخفضت إيرادات "ضريبة الدخل على الارباح" بحوالي ٣٢ مليار ليرة (٣ في المائة) سنوياً لتصل قيمتها إلى ٩٤٦ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض أرباح الشركات في العام ٢٠١٢[٦]. في

[٢] على أساس الإيرادات المتوقعة.

[٣] تجدر الاشارة إلى ان استيراد النفط تراجع بنسبة ١٩ في المائة خلال فترة كانون الثاني – تشرين الأول ٢٠١٣، بشكل جزئي نتيجة التفاوت في تسجيل استيراد الفيول والمازوت لصالح شركة كهرباء لبنان. علماً أن هذه الفئة من الاستيراد هي إما معفاة من الرسوم أو تخضع لتعرفة جمركية مخفضة.

[٤] من ضمنها: الحيوانات الحية، المنتجات الحيوانية، المنتجات النباتية، الزيوت والدهون، محضرات المواد الغذائية، المشروبات والتبغ. تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الفئات تخضع لرسوم جمركية مرتفعة نتيجة السياسة الحمائية المطبقة.

[٥] في العام ٢٠١٢، اتخذت مديرية الواردات في وزارة المالية إجراءات لتدقيق التصاريح المقدمة من المؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٧٦ مليار ليرة في كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٢، مقارنة مع ٢٢٥ مليار ليرة في كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١١.

[٦] تجدر الإشارة إلى أن هذه الضريبة يتم تحصيلها عن إيرادات السنة السابقة.

المقابل، ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بقيمة ٦١ مليار ليرة (١٢ في المائة) لتبلغ ٥٦٩ مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة زيادة الأجور في القطاع الخاص ودفع فروقات غلاء المعيشة للقطاع العام[٧]. أخيراً، سجّلت الضريبة على الفوائد إرتفاعاً بلغ ١٣ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تشرين الأول (٢ في المائة) بعد أن كانت قد انخفضت بقيمة ٩ مليارات ليرة (٢ في المائة) في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢.

- تقلصت إيرادات *الضريبة على الأملاك* بقيمة ٩ مليار ليرة (١ في المائة) لتصل إلى ٩٦٥ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بقيمة ٢٥ مليار ليرة. ويأتي الانخفاض في إيرادات رسوم التسجيل على العقارات كدليل على التراجع المسجل في القيمة الإجمالية للعقارات المباعة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ والبالغ ٤ في المائة، ما يعكس بدوره التراجع بنسبة ٦ في المائة في عدد العقارات المباعة خلال الفترة المذكورة. في المقابل، ارتفعت إيرادات "رسم الانتقال" بنسبة ١٢ في المائة لتبلغ قيمتها ١٤٣ مليار ليرة، وذلك نتيجة معالجة الملفات ذات القيمة العالية وعمل وزارة المالية على الإسراع في عمليات تحصيل الدفعات المتأخرة.
- تدنت إيرادات *رسوم الطابع المالي* بقيمة ٤ مليار ليرة (١ في المائة) لتصل إلى ٤٠٦ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٣ مقابل ٤١٠ مليار ليرة في الفترة المماثلة من ٢٠١٢.
- بلغت إيرادات *الضرائب الداخلية على السلع والخدمات* ٣٣٤٢ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ بارتفاع سنوي قدره ١٣ مليار ليرة عن مبلغ ٣٣٢٨ مليار ليرة المحصل خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. بالتفصيل، ارتفعت كل من إيرادات رسوم التسجيل على السيارات بقيمة ١١ مليار ليرة وإيرادات "رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية" بقيمة ٦ مليار ليرة بالمقارنة مع فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢. بقيت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة من دون تعديل يذكر إذ بلغت ٢٩٢٨ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ مقارنة بقيمة ٢٩٢٦ في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. ارتفعت التحصيلات الداخلية للضريبة على القيمة المضافة بمبلغ ٨٩ مليار ليرة، لتوازي تقريباً التراجع الحاصل في إيرادات الضريبة القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بحوالي ٨٦ مليار ليرة، نتيجة قرار مجلس النواب القاضي بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت[٨].

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية**[٩] بقيمة ٢٩٨ مليار ليرة (١١ في المائة) سنوياً لتبلغ ٢٤١٦ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣. من منظار نقدي، تراجعت هذه الإيرادات بقيمة ٢٥٩ مليار ليرة (١٢ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ١٨٥٩ مليار ليرة، إذ انخفضت التحويلات الفعلية من وفر موازنة الاتصالات إلى ٩٧٢ مليار ليرة مقارنة مع ١٢٠٦ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢، وذلك نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات. وقد شهد عدد آخر من الإيرادات غير الضريبية تراجعاً خلال الفترة المذكورة، أبرزها جاء في البنود التالية: (١) إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي (٢٤ مليار ليرة)،

[٧] تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢ وقد تم تسديد دفعات المفعول الرجعي خلال الفصل الرابع من العام ٢٠١٢.
[٨] بموجب القانون رقم ٢٠٧، تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.
[٩] على أساس الإيرادات المتوقعة.

(٢) رسوم السير (١٥ مليار ليرة)، (٣) إيرادات كازينو لبنان (١٤ مليار ليرة)، (٤) المحسومات التقاعدية (١٤ مليار ليرة) إضافة إلى (٥) الإيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني (١١ مليار ليرة). وقد طغى الانخفاض في البنود المذكورة على الزيادة في التحويلات من إيرادات مرفأ بيروت[١٠] التي بلغت ٣٠ مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول ٢٠١٣ مقابل لا شيئ في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات من رسوم جوازات السفر قد زادت بنسبة ١٧ مليار ليرة في الفترة المذكورة.

ارتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة ١٢٩ مليار ليرة (٢٣ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٦٨٩ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٣ نتيجة الزيادة السنوية في "الحسابات الأخرى" و"الودائع" بقيمة ٨٨ مليار ليرة و١٩ مليار ليرة على التوالي *(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة لشهر آب ٢٠١٣)*.

سجل **إجمالي الإنفاق** ارتفاعاً بنسبة ٦ في المائة أي ما يعادل ١٠٣٣ مليار ليرة، لتصل النفقات إلى ١٧٢٤٥ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١٦٢٤٢ مليار خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**[١١] بقيمة ٤١٣ مليار ليرة (٤ في المائة) لتصل إلى ١٠٠٩٤ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٩٦٨١ مليار ليرة في العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة:

- ارتفاع نفقات المواد الاستهلاكية بقيمة ١٧٥ مليار ليرة، بسبب زيادة نفقات الأدوية بقيمة ١٤٦ مليار ليرة بعد تحويل المبالغ المتراكمة عن سنة ٢٠١٢، بالإضافة الى ارتفاع كلفة الأدوية والعلاجات الحديثة.
- زيادة في التحويلات المختلفة بقيمة ٢٨٤ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة (١) الارتفاع في التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة ليبلغ مجموعها ٢٥٠ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ مقارنة مع ٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ (ناتجة عن تفاوت في توقيت الدفعات السنوية)، (٢) نمو المساهمات لصالح "القطاع غير العام"[١٢] بقيمة ٧٩ مليار ليرة، نتيجة ارتفاع نفقات الاعانة للفرد الواحد، تسديد مبالغ لتمويل مشاريع اجتماعية مختلفة لا سيما البرنامج الوطني الهادف الى مساعدة العائلات المحتاجة في لبنان[١٣] ومشروع دعم حقوق الأفراد ذوي الاحتياجات العقلية والجسدية، بالاضافة إلى تسوية المستحقات المتراكمة عن العام ٢٠١٢، (٣) ارتفاع التحويلات إلى مديرية الحبوب والشمندر السكري بقيمة ٣٧ مليار ليرة ليبلغ مجموعها ٦٠ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ (منها ١٩ مليار ليرة تمثل نفقات إدارية و٤١ مليار ليرة نفقات لدعم القمح) مقارنة مع مبلغ ٢٣ مليار ليرة لدعم القمح في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢، و(٤) تسديد مبلغ ٢٤ مليار ليرة لصالح

[١٠] ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحول من ايرادات مرفأ بيروت الى وزارة المالية هو بالاساس جزء من حصة الايرادات عن العام ٢٠١١.
[١١] النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.
[١٢] ان الدفعات لصالح القطاع غير العام هي في الواقع تحويلات الى وزارات اجتماعية، بالتحديد وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة العامة، ووزارة الشباب والرياضة.
[١٣] بناء للمرسوم رقم ٨٠٧٠ تاريخ ٤ أيار ٢٠١٢، تخصص سلفة الخزينة بمبلغ ٤٢،٣ مليار ليرة بهدف تمويل البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المحتاجة في لبنان.

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) عبارة عن نفقات إدارية[١٤] حسب التوزيع المعتمد خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٣.

- نمو النفقات الجارية الأخرى بقيمة ١٤٠ مليار ليرة، وذلك بسبب الزيادة في التحويلات إلى المستشفيات بقيمة ٩٢ مليار ليرة (اختلاف في توقيت تسديد الدفعات) بالإضافة إلى ارتفاع النفقات "الأخرى" بقيمة ٤٩ مليار ليرة التي تتضمن النفقات السرية والمحاكمات.

قابل الزيادة المذكورة آنفاً في النفقات الجارية الأولية انخفاض في عدد من البنود أهمها:

- انخفاض مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة ١٣١ مليار ليرة و ذلك بسبب عدد من الدفعات الإستثنائية خلال فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٢: (١) الدرجات الاستثنائية المدفوعة لأفراد الهيئة التعليمية مع مفعول رجعي بموجب قانوني ١٥٩ و١٠٢ (١٠٢مليار ليرة)، (٢) فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ المستحقة المدفوعة للجهاز العسكري والمدني (٦٨ مليار). لدى استثناء قيمة الفروقات المدفوعة عن عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ترتفع مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة ٥٨ مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣ مقارنة مع السنة السابقة.
- انخفاض معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة ٤٦ مليار ليرة نتيجة التأثير المشترك لانخفاض تعويضات نهاية الخدمة بقيمة ١٤٢ مليار ليرة وارتفاع معاشات التقاعد بقيمة ٩٦ مليار ليرة. وقد جاء الارتفاع في معاشات التقاعد بنسبة ٨ في المائة نتيجة (١) تسديد دفعة ١٤ مليار ليرة في آذار ٢٠١٣ فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ المستحقة للمتقاعدين العسكريين، (٢) ارتفاع عدد المتقاعدين بنحو ٣٠٠٠ متقاعد خلال كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. أما بالنسبة لتعويضات نهاية الخدمة، فالسبب وراء ارتفاعها الملحوظ في العام ٢٠١٢ يعود إلى التقديمات الإضافية المرتبطة بنهاية الخدمة المبكرة للعسكريين.
- تراجع التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان بقيمة ١١٣ مليار ليرة[١٥]، والتي سجلت مجموع ٢٧٠٨ مليار ليرة في كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣، نتيجة التدني في السعر الوسطي للنفط الخام بنسبة ٤ في المائة ليبلغ ١٠٩,١ دولار أميركي للبرميل الواحد وذلك عند تسديد المبالغ المتعلقة باستيراد المواد النفطية عن فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣.

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي ١٤٩ مليار ليرة لتبلغ ٤،٥٨٩ مليار ليرة في كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ١٣٦ مليار ليرة. أما **تسديدات أقساط ديون خارجية** فقد بلغت حوالي ٢٤٣ مليار ليرة في كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣، بانخفاض بلغ ٦ مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

[١٤] تصنف التحويلات الى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تحت البند ١٤ (تحويلات مختلفة) الذي يمثل نفقات ادارية، في حين تندرج النفقات المصنفة تحت بند ٢٢٩ (نفقات اخرى مرتبطة بالاصول الثابتة المادية) في إطار برنامج دعم الصادرات.

[١٥] المزيد من المعلومات عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان خلال فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣ ستكون متوفرة في التقرير الشهري عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان - عدد تشرين الأول .

ارتفعت **النفقات الاستثمارية** بنسبة ٥٢ في المائة أو ٢٩٢ مليار ليرة لتصل إلى ٨٥٦ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣، مقابل ٥٦٤ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة:

- ارتفاع الدفعات إلى مجلس الانماء والاعمار بقيمة ١٠١ مليار ليرة، نتيجة: (١) تسديد مبلغ ٩٠ مليار ليرة إضافي لإنشاء الطرق السريعة في البترون، طرابلس ومنطقة الزهراني، بالإضافة إلى مشاريع تطوير مختلفة في بيروت وضواحيها، المتضمنة بشكل أساسي إعادة بناء الطرق، (٢) ارتفاع بقيمة ٣٣ مليار ليرة في مدفوعات صيانة مطار رفيق الحريري الدولي (٣٠ مليار ليرة) والجامعة اللبنانية في الحدث (٣ مليار ليرة)، و(٣) تحويل مبلغ ٢١ مليار ليرة لأشغال مختلفة مثل بناء المسبح الاولمبي في النقاش (١٦ مليار ليرة)، إضافة إلى تطوير كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في طرابلس (٦ مليار ليرة).
- زيادة نفقات وزارة الاشغال العامة والنقل بقيمة ٣٠ مليار ليرة من أجل صيانة وإنشاء الطرقات.
- تضخم الدفعات لمساعدات الإغاثة (١٣ مليار ليرة)، من ضمنها مدفوعات للاجئين السوريين[١٦] وإعادة بناء المنازل المتضررة نتيجة النزاعات الحاصلة في عدد من المناطق اللبنانية.
- ارتفاع الدفعات المتعلقة "بنفقات أخرى للأصول الرأسمالية الثابتة" (٢٦ مليار ليرة) ناتجة بشكل رئيسي عن ارتفاع قيمة التحويلات لبرنامج "دعم الصادرات" بقيمة ٢٥ مليار ليرة.

بلغت **نفقات الخزينة**[١٧] ١٢١٤ مليار ليرة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني و تشرين الأول ٢٠١٣، بزيادة عن مبلغ ١٠٩٢ مليار ليرة المسجل في كانون الثاني– تشرين الأول من العام ٢٠١٢ أي بزيادة ١١ في المائة، بشكل أساسي نتيجة زيادة (١) ردیات الضريبة على القيمة بقيمة ٧٩ مليار ليرة، (٢) الودائع بقيمة ٦٥ مليار ليرة، بالإضافة إلى (٣) الأمانات بقيمة ٤٠ مليار ليرة. *(للمزيد من المعلومات حول الزيادة في الودائع والأمانات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة إصدار آب ٢٠١٣).*

بلغ **إجمالي الدين العام** ٩٤،١٢٤ مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول ٢٠١٣، بارتفاع ٨ في المائة عن مبلغ ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة المسجل في نهاية ٢٠١٢، حيث ارتفع صافي الدين بنسبة ٧ في المائة نتيجة الزيادة في ودائع القطاع العام بنسبة ١٦ في المائة.

سجل **الدين بالعملة المحلية** ارتفاعاً بقيمة ٤١٩٧ مليار ليرة (٨،٤ في المائة) في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ ليبلغ ٥٤،٣٩٥ مليار ليرة، مسجلاً نسبة ٥٨ في المائة من إجمالي الدين العام مع نهاية تشرين الأول. جاء هذا الإرتفاع بشكل أساسي نتيجة الزيادة في إجمالي الإكتتاب في سندات الخزينة اللبنانية اللازمة لتمويل العجز الأولي المتزايد (خاصة مع وجود قيود قانونية لناحية الإصدارات بالعملة الأجنبية). إن نسبة التدوير المتراكم، أو نسبة الإكتتاب بسندات الخزينة من مجموع الإستحقاقات، بلغت ١٦٣ بالمائة بحلول نهاية تشرين الأول ٢٠١٣. سجّلت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية

[١٦] بلغت التحويلات الى الهيئة العليا للاغاثة لمساعدة اللاجئين السوريين ٧ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣، بموجب المرسوم رقم ٩٠٥٥ تاريخ ٩ تشرين الاول ٢٠١٢ (سلفة خزينة بقيمة ٢ مليار ليرة) ومرسوم رقم ٩٥٠٢ تاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢ (سلفة خزينة بقيمة ٥ مليار ليرة).

[١٧] بدءاً بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.

١٦،٨٥٤ مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول، بزيادة ١٨٠٥ مليار ليرة (١٢ في المائة) عن نهاية كانون الاول، ناجمة عن ارتفاع محفظة سندات الخزينة بحوالي ١٣ في المائة. سجلت سندات الخزينة بالعملة المحلية التي تملكها المصارف التجارية ٢٨،٢٨٩ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول مقارنة مع ٢٧،٢٦٧ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٢، ما يمثل ارتفاعاً قدره ٤ في المائة، في حين ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة بقيمة ٧٤٢ مليار ليرة (١١ في المائة) لتبلغ ٧٢٢١ مليار ليرة.

ارتفع **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة ٢،٩٦٨ مليار ليرة (٨،١ في المائة) منذ نهاية العام ٢٠١٢، ليبلغ ٣٩،٧٢٩ مليار ليرة مع نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٣، مكوّناً حوالي ٤٢ في المائة من إجمالي الدين العام. وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ١١،١ في المائة في إصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢،٦٩٠ مليار ليرة، نتيجة (١) عمليتي إصدار سندات يوروبوند في شهر نيسان بقيمة ١،١ مليار دولار أميركي لكل منها (عملية إصدار وعملية استبدال الدين بالعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية مع مصرف لبنان)، (٢) وعملية إصدار في حزيران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي[١٨]، (٣) عملية استبدال الدين بالعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية بقيمة ١٧٥ مليار دولار أميركي بين وزارة المالية ومصرف لبنان في شهر أيلول. انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) بنسبة ١٣،١ في المائة و٩،٤ في المائة على التوالي في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٣، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٧٤ مليار ليرة لتصل إلى ٢٥١٠ مليار ليرة. ارتفعت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية بقيمة ٢٤ مليار ليرة منذ نهاية ٢٠١٢ لتصل إلى ١٣٦ مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول، وذلك نتيجة إصدار سندات لفروقات المتعهدين بقيمة ١٦،٨٧٨،٣٧٠,٩٥ دولار أميريكي في شهر شباط ٢٠١٣.

[١٨] مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين خلال نيسان، حزيران وأيلول ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ضمن "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣"؛ "الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤،٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥،٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"، إضافة إلى "إصدار جديد: سندات بالدولار بقيمة ٦٠٠ مليون د.أ بفائدة ٦،١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠".

قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢ : إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- ت١	٢٠١٣ ك٢- ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**11,646**	**11,251**	**-3.4%**
• *الإيرادات الضريبية*	*8,932*	*8,835*	*-1.1%*
• *الإيرادات غير الضريبية*	*2,714*	*2,416*	*-11.0%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**560**	**689**	**23.0%**
إجمالي الإيرادات العامة	**12,207**	**11,941**	**-2.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- ت١	٢٠١٣ ك٢- ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
الإيرادات الضريبية	**8,932**	**8,835**	**-1.1%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها	**2,339**	**2,326**	**-0.6%**
• *ضريبة الدخل على الأرباح*	*979*	*946*	*-3.3%*
• *ضريبة الدخل على الرواتب والأجور*	*509*	*569*	*11.9%*
• *ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة*	*276*	*218*	*-21.0%*
• *ضريبة الدخل على الفوائد (٥%)*	*539*	*552*	*2.4%*
• *غرامات (ضريبة على الدخل)*	*35*	*39*	*13.2%*
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**974**	**965**	**-0.9%**
• *ضريبة على الأملاك المبنية*	*151*	*152*	*0.5%*
• *رسوم تسجيل على العقارات*	*696*	*670*	*-3.7%*
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**3,328**	**3,342**	**0.4%**
• *الضريبة على القيمة المضافة*	*2,926*	*2,928*	*0.1%*
• *ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها*	*294*	*310*	*5.3%*
- *رسوم تسجيل على السيارات*	*166*	*177*	*6.4%*
- *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية*	*126*	*132*	*4.4%*
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**1,882**	**1,797**	**-4.5%**
• *الجمارك*	*658*	*685*	*4.0%*
• *رسوم، ومنها*	*1,223*	*1,113*	*-9.0%*
- *رسوم على البنزين*	*416*	*404*	*-2.9%*
- *رسوم على التبغ*	*436*	*329*	*-24.5%*
- *رسوم على السيارات*	*364*	*373*	*2.3%*
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**410**	**406**	**-1.0%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢ـ ت١	٢٠١٣ ك٢ـ ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
الإيرادات غير الضريبية	**2,714**	**2,416**	**-11.0%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**2,116**	**1,825**	**-13.8%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	1,974	1,705	-13.6%
- إيرادات كازينو لبنان	*118*	*104*	*-11.9%*
- إيرادات مرفأ بيروت	*0*	*30*	-
- إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	*51*	*40*	*-21.9%*
- إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي /١	*1,802*	*1,529*	*-15.1%*
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	60	61	1.1%
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	78	54	-30.8%
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	5	6	14.9%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**462**	**471**	**1.8%**
• رسوم إدارية، ومنها	380	380	-0.2%
- رسوم كتاب العدل	*25*	*25*	*1.3%*
- رسوم الأمن العام	*101*	*118*	*16.5%*
- رسوم السير	*182*	*166*	*-8.5%*
- رسوم قضائية	*25*	*21*	*-17.4%*
- رسوم القيادة	*16*	*16*	*1.4%*
• عائدات إدارية	17	23	39.1%
• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	3	2	-19.5%
• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	53	55	3.4%
• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	10	11	13.5%
الغرامات والمصادرات	**9**	**7**	**-14.1%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**127**	**113**	**-11.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ تم تحويل ١٢٠٦ مليار ليرة فقط من المبلغ المتوقع تحويله في فترة كانون الثاني – تشرين الأول ٢٠١٢ من وفر موازنة وزارة الاتصالات والبالغ1802 مليار ليرة. كذلك من أصل مبلغ ١٥٢٩ مليار ليرة متوقع تحويله في فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣ من وفر موازنة وزارة الاتصالات، تم تحويل ٩٧٢ مليار ليرة.

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- ت١	٢٠١٣ ك٢- ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
١. النفقات الجارية	**14,370**	**14,926**	**3.9%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	5,562	5,326	-4.2%
• *مخصصات ورواتب وأجور (بند ١٣)*	*3,622*	*3,491*	*-3.6%*
• *معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها*	*1,582*	*1,536*	*-2.9%*
- *معاش تقاعد*	*1,223*	*1,319*	*7.8%*
- *تعويضات نهاية الخدمة*	*359*	*217*	*-39.6%*
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب ١/	*358*	*300*	*-16.3%*
تسديد فوائد، ومنها: ٢/	4,440	4,589	3.4%
• فوائد على القروض الداخلية	*2,835*	*2,848*	*0.5%*
• فوائد على القروض الخارجية	*1,605*	*1,741*	*8.5%*
تسديد أقساط ديون خارجية	249	243	-2.5%
• مواد استهلاكية، ومنها	229	404	76%
- *نفقات تغذية*	*48*	*61*	*28.1%*
- *محروقات*	*37*	*12*	*-67.9%*
- *أدوية*	*84*	*230*	*173.1%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/*	*29*	*28*	*-4.3%*
• خدمات خارجية	97	134	37.9%
• تحويلات أخرى، ومنها ٤/	3,361	3,645	8.4%
- *شركة كهرباء لبنان ٥/*	*2,821*	*2,708*	*-4.0%*
- *الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*	*50*	*250*	*400.0%*
- *الهيئة العليا للإغاثة*	*87*	*82*	*-6.0%*
- *التحويلات إلى القطاع الغير عام*	*180*	*259*	*44.0%*
- *سلفات خزينة لدعم المازوت*	*19*	*0*	-
- *التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب الشمندر السكري/٦*	*23*	٦٠	*161.4%*
- *المساهمة لسلطات المياه*	*18*	*8*	*-53.1%*
- *دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية*	*7*	*1*	*-79.5%*
- *المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال)*	*0*	٢٣	-
• نفقات جارية أخرى، ومنها	281	422	49.9%
- *مستشفيات*	*228*	*321*	*40.5%*
- *أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)*	*51*	*100*	*95.2%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/*	*1*	*0*	*-94.7%*
• احتياطي	150	163	8.7%
- *دعم الفوائد*	150	163	*8.7%*
2. نفقات استثمارية	**564**	**856**	**51.9%**
• استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	14	4943.1%
• تجهيزات	51	62	20.6%
• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها	377	501	33.0%
- *صندوق المهجرين*	*48*	*0*	*-100.0%*
- *مجلس الجنوب*	*30*	*28*	*-8.3%*
- *مجلس الإنماء والإعمار*	*186*	*287*	*54.3%*
- *وزارة الأشغال والنقل العام*	*89*	*119*	*33.1%*
- *أخرى، ومنها*	*23*	*58*	*156.9%*
الهيئة العليا للإغاثة	*3*	*15*	-
• صيانة	130	251	93.3%
• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	3	29	895.2%
• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب ٦/	3	0	-
• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة	0	0	-6.3%
٣. سلفات موازنة ٧/	**179**	**208**	**16.3%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) ٨/	**36**	**35**	**-1.8%**

٥. نفقات الخزينة /٩	**1,092**	**1,214**	**11.1%**
• بلديات	617	584	-5.3%
• أمانات	47	87	85.6%
• ودائع /١٠	82	147	80.1%
• أخرى، ومنها	347	396	14.1%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*192*	*271*	*41.5%*
٦. إنفاق غير مبوّب	**0**	**5**	**1029.5%**
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**16,242**	**17,245**	**6.2%**

المصدر:كشف حساب ٣٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ان ارقام النفقات المصدرة من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة . هذه التوقيفات موجودة على جانبي الايرادات والنفقات لامور تتعلق بالمحاسبة ولا تعتبر انفاق فعلي وبالتالي لا تؤثر على العجز.

٤/ تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة "سلفات خزينة لسلطات المياه" والبالغة قيمتها ٢٣ مليار من نفقات الخزينة في عام ٢٠١١ وتصنيفها تحت بند تحويلات مختلفة، وبدء من العام ٢٠١٢ أصبحت تحويلات إلى سلطات المياه ضمن البند ١٤.

٥/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨). علما أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة"إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة ٢٠٠٩ وذلك انسجاما مع أداء المالية العامة.

٦/ تتضمن التحويلات إلى مديرية الحبوب والشمندر السكري نفقات ادارية إضافة إلى دعم القمح

٧/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٨/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقا تحت البند " غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٩/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

١٠/ اعتبارا من كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

١١/ان الودائع هي مبالغ تدفعهاالخزينة للإدارات العامة،المؤسسات ، و البلديات، الصناديق المالية، من ايرادات محصلت لصالحهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢-ت١	٢٠١٣ ك٢-ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
تحويلات إلى مجلس الجنوب	6	7	9.7%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	32	24	-24.3%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	5	5	8.0%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	307	254	-17.4%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	9	11	18.9%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢-ت١	٢٠١٣ ك٢-ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
تسديد فوائد	**4440**	**4589**	**3.4%**
الدين بالعملة المحلية	2835	2848	0.5%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	1605	1,741	8.5%
*- فوائد على اليوروبوند**	*1501*	*1,632*	*8.7%*
*- فوائد على قروض خاصة**	*5*	*6*	*31.7%*
- فوائد على قروض ميسّرة	*99*	*103*	*3.8%*
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**249**	**243**	**-2.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ـ ت١	2013 ك٢ـ ت١	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**2,821**	**2,708**	**-4.0%**
خدمة الدين، ومنها:	**107**	**63**	**-40.9%**
• قروض ميسرة، ومنها:	42	33	-19.5%
- تسديد أقساط	*34*	*28*	*-19.6%*
- تسديد فوائد	*7*	*6*	*-19.0%*
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	65	30	-54.5%
شراء غاز وفيول	**2,700**	**2,645**	**-2.0%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	2,700	2,645	-2.0%
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي	0	0	0.0%
سلفات خزينة لتسديد دفعات القيمة المضافة	**14**	**0**	**-**
• ضريبة القيمة المضافة لاستيراد الوقود	14	٠	-
• دفعات شركة كهرباء لبنان العائدة إلى كاربورشيب	0	٠	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر أيلول 2013 (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	2010 ك١	2011 ك١	2012 ك١	2013 ت١	التغير ك١ ٢٠١٢- ت١ ٢٠١٣	نسبة التغير ك١ ٢٠١٢- ت١ ٢٠١٣
إجمالي الدين العام	**79,298**	**80,887**	**86,959**	**94,124**	**7,165**	**8.2%**
الدين بالعملة المحلية	**48,255**	**49,340**	**50,198**	**54,395**	**4,197**	**8.4%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)	13,130	16,374	15,049	16,854	1,805	12.0%
• المصارف التجارية	27,214	25,177	27,267	28,289	1,022	3.7%
• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	7,911	7,789	7,882	9,252	1,370	17.4%
- مؤسسات عامة	*6,268*	*6,538*	*6,479*	*7,221*	*742*	*11.5%*
- سندات فروقات المتعهدين[1]	-	*41*	*134*	*134*	*0*	*0.0%*
** فوائد متراكمة من الدين*	*867*	*788*	*789*	*787*	*-2*	*-0.3%*
دين بالعملة الأجنبية[2]	**31,043**	**31,547**	**36,761**	**39,729**	**2,968**	**8.1%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,624	2,566	2,584	2,510	-74	-2.9%
• ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض)[3]	4,137	3,512	2,925	2,540	-385	-13.1%
• ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض)[4]	1,855	1,723	1,313	1,190	-123	-9.4%
• إصدارات يوروبوند في السوق	21,870	23,259	29,427	32,690	3,263	11.1%
• *فوائد متراكمة على اليوروبوند*	*483*	*407*	*400*	*663*	*263*	*65.8%*
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[5]	74	80	112	136	24	21.4%
ودائع القطاع العام	**11,419**	**10,984**	**12,916**	**14,989**	**2,073**	**16.0%**
صافي الدين العام	**67,879**	**69,903**	**74,043**	**79,135**	**5,092**	**6.9%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[7]	**51,308**	**50,192**	**58,623**	**63,820**	**5,197**	**8.9%**
% من إجمالي الدين	**65%**	**62%**	**67%**	**68%**	**0.4%**	**0.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: *سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية*

٢: *أرقام كانون الأول 2010-كانون الأول2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.*

٣: *ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.*

٤: *صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009*

٥: *سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).*

٦: *إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.*

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٧٣

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني -كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني-أيلول ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الأول من العام ٢٠١٣

نتائج المالية العامة في الفصلين الثاني والثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني-ايلول ٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني-ايلول ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني -تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

نتائج المالية العامة في الفصل الأول من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٤٩

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة – نشرة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة – الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٨/٩٨١٠٥٧
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb